

## قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ٣٨٧ لسنة ٢٠١٢

**رئيس الجمهورية**

بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٢/١٣ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١١/٣/٣٠ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٨/١١ :

وعلى الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٢٠١٢/١١/٢١ :

وعلى القانون رقم ٧١ لسنة ١٩٦٤ بشأن منع معاشات ومكافآت استثنائية وتعديلاته :

وعلى قرار رئيس المجلس الأعلى للقوات المسلحة رقم ٢٨٥ لسنة ٢٠١١  
ال الصادر تنفيذاً للمرسوم بقانون رقم ١٣٦ لسنة ٢٠١١ بتفويض رئيس مجلس الوزراء  
في اختصاصات رئيس الجمهورية بمقتضى اللوائح والقوانين :

وعلى قرارات رئيس مجلس الوزراء أرقام ٣٠٣، ٢٠٦، ٢٠١١ و٦٣٢ لسنة ٢٠١٢  
بتقرير معاش استثنائي لأسر الشهداء والمصابين :

وبناءً على ما عرضته وزيرة التأمينات والشئون الاجتماعية :

**قرار:**

(المادة الأولى)

يلغى قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٦٣٢ لسنة ٢٠١٢ الصادر بتاريخ ٢٠١٢/٦/٦

(المادة الثانية)

تضاف فقرة إلى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠١١

نصها كالتالي :

«كما ينح كل من أصيب بشلل رباعي أو فقد للبصر في العينين خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومي لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشاً استثنائياً مساوياً لمعاش الشهيد المشار إليه بالفقرة الأولى اعتباراً من تاريخ الإصابة» .

(المادة الثالثة)

يمنع كل من أصيب بشلل نصفي أو عجز كلى أو غير قادر على العمل أو المصاب الذي تجاوز السن «٥٥ عاماً» بسبب أحداث ثورة ٢٥ يناير ، وأحداث ماسبيرو ، وشارع محمد محمود ، وأمام مجلس الوزراء ، والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومى لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار معاشاً استثنائياً مساوياً للمعاش المنوح للشهيد المنصوص عليه فى المادة الأولى من قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٣٠٣ لسنة ٢٠١١ المشار إليه ، وذلك كله وفقاً لتقرير اللجنة الطبية المنوطة بذلك .

(المادة الرابعة)

يمنع كل من أصيب بعجز جزئي خلال أحداث ثورة ٢٥ يناير ، وأحداث ماسبيرو ، وشارع محمد محمود ، وأمام مجلس الوزراء ، والأحداث والأماكن التي أقرها المجلس القومى لرعاية أسر الشهداء والمصابين قبل إصدار هذا القرار ولم يكن قد تسلم وظيفة أو عملاً أو مشروعًا صغيراً ، معاشاً استثنائياً بحسب نسبة عجزه منسوحاً للمعاش المنوح للشهيد والتى تقرها اللجنة الطبية المنوطة بذلك ، ويجوز الجمع بين هذا المعاش وأى دخل آخر .

(المادة الخامسة)

يبدأ صرف المعاش الاستثنائي المنصوص عليه فى المادتين (٣) و(٤) من هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .

(المادة السادسة)

على جميع الجهات المختصة تنفيذ هذا القرار اعتباراً من تاريخ صدوره .

صدر برئاسة الجمهورية في ٨ المحرم سنة ١٤٣٤ هـ

(الموافق ٢٢ نوفمبر سنة ٢٠١٢ م) .

محمد هرسي